

هيئة جديدة لملاحقة ناشري الأخبار الكاذبة في الجزائر

وقد طلبت النيابة العامة الجزائرية الخميس إنزال عقوبة بالسجن ثلاث سنوات مع النفاذ بحق الصحافي رباح كراش المحتجز منذ 109 أيام في سجن تمنراست بتهمة نشر "أخبار كاذبة"، وفق ما أفادت منظمات غير حكومية. وقالت منظمة العفو في الجزائر في تغريدة "المدعي العام يطلب السجن ثلاث سنوات مع النفاذ وغرامة مئة ألف دينار (625 يورو) بحق الصحافي رباح كراش". وتصدر المحكمة حكمها في 12 أغسطس.

تهمة نشر الأخبار أصبحت سيفا مسلطا على رقاب الصحافيين المنتقدين للسلطة عند تناولهم قضايا حساسة

بدورها، كتبت اللجنة الوطنية لتحرير المعتقلين أن رباح كراش، مراسل صحيفة "ليبرتيه" الفرنكوفونية في تمنراست، متهم خصوصا بـ "نشر أخبار كاذبة من شأنها المساس بالأمن والنظام العموميين" بعدما نشر تقريرا حول احتجاج الطوارق.

وأوردت صحيفة "ليبرتيه" أن كراش متهم بـ "إنشاء وإدارة حساب إلكتروني مخصص لنشر معلومات وأخبار من شأنها إثارة التمييز والكرهية في المجتمع" و"الترويج العمدي لأخبار وأنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور" و"العمل بأي وسيلة كانت على المساس بسلامة وحدة الوطن".

وراجع كراش صحافي متمرس يعمل منذ فترة طويلة في تمنراست حيث كتب كثيرا عن الطوارق، وخصوصا عن تهيشهم الاقتصادي والاجتماعي من قبل السلطة المركزية.

وسائل إعلام بريطانية تدعو إلى إنقاذ أفغان تعاونوا معها

لأجدين، مع قرب الانسحاب الكامل للقوات الأميركية من أفغانستان نهاية الشهر الحالي.

وبعثت لجنة حماية الصحافيين ومؤسسات إعلامية إخبارية أميركية ومنظمات حرية الصحافة في العشرين من يوليو الماضي برسائل مشتركة تحت إشراف الرئيس جو بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن وقيادة الكونغرس على تقديم تاشيرات للصحافيين الأفغان المتعاونين مع وسائل الإعلام الأميركية. وتعتبر أفغانستان واحدة من أخطر دول العالم للصحافيين، وفي الفترة الأخيرة تم استهداف الصحافيين والإعلاميين بصورة مكثفة.

وقتل المصور في وكالة رويترز دانيش صديقي أثناء تغطيته معارك بين قوات الأمن الأفغانية ومقاتلي طالبان قرب معبر سبين بولدك في يوليو الماضي.

وفي مايو، قتل الإعلامي الأفغاني نعمت روان غداة تحذير طالبان ووسائل الإعلام من القيام بـ "تغطيات متحيزة" للأحداث.

وشرعت الحكومة البريطانية في برنامج نقل واسع للمترجمين والموظفين الأفغان الذين عملوا مع جيشها، مع انسحاب قواتها كجزء من مهمة الحلف الأطلسي.



استهداف مكثف للصحافيين الأفغان في الفترة الأخيرة

الجزائر - كلف الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون المجلس الأعلى للأمن "باستحداث قطب جزائي جديد لملاحقة الجرائم الإلكترونية ومكافحتها"، وملاحقة ناشري الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي، في خطوة أثارت القلق على الحريات الصحافية لاسيما أن العديد من الصحافيين يواجهون تهمة نشر الأخبار الكاذبة. وقالت صفحة الرئاسة الجزائرية على موقع فيسبوك، إن تبون وخلال ترؤسه اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن أشاد "بإستقرار الوضع في البلاد وتحسنه أمام كل المحاولات المتواصلة لاستهداف وحدة الوطن، عبر استغلال الظروف الاجتماعية مثل البطالة في بعض الولايات الجنوبية".

وأضافت أنه تقرر في الاجتماع المخصص لدراسة ومتابعة الوضع الأمني العام، والحالة الصحية في البلاد، "متابعة المتورطين في نشر الأخبار الكاذبة عبر منصات التواصل الاجتماعي بغرض التهويل". و"تكليف أعضاء المجلس الأعلى للأمن باستحداث قطب جزائي جديد مكلف بمتابعة الجرائم السيبرانية ومكافحتها".

وكان مجلس النواب الجزائري صادق في أبريل الماضي على إدخال تعديلات على قانون العقوبات بينها مواد تنص على تجريم "نشر وترويج أخبار كاذبة".

ونصت المواد على معاقبة "كل من ينشر أو يروج أخبارا كاذبة عمدا بأي وسيلة من شأنها المساس بالأمن والنظام العموميين بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات".

لكن هذا القانون أصبح سيفا مسلطا على رقاب الصحافيين المنتقدين للسلطة، وابتوا يواجهون أحكام بالسجن بتهمة نشر الأخبار الكاذبة عند تناولهم قضايا تزعم السلطة.

الإعلام الرياضي يعوّض الإثارة الغائبة في الملاعب بشحن الجمهور بالكرهية

الانتماء الكروي يسيطر على غالبية مقدمي البرامج الرياضية والعامه



الإثارة تستهوي الجمهور ومقدمي البرامج

المنافس، وفي اليوم التالي يتم استضافة نجم آخر من النادي الذي تعرض للهجوم ليرد على ما جاء في الحلقة على لسان الضيف الأول كنوع من تعويض الإثارة الغائبة في الملاعب بسبب عدم حضور الجمهور ولتكون مكانها استديوهات البرامج.

ولفت إلى أن "ضعف المجال العام واختفاء الأحزاب السياسية دفع الجمهور لتفريغ جزء من طاقاته الكامنة في الرياضة، فهناك حزب الأهلي وحزب الزمالك وحزب الاتحاد، وهكذا، والمشكلة أن الكيان الرياضي المنحزب لا يمكن السيطرة على إعلامه لأن مشجع كل فريق تستهويه هذه النغمة من التشهير والحط من الطرف الآخر، وتحولت المصنات الرياضية إلى معارك لفظية قد تكون مقدمة لكوارث إعلامية.

وتعيل أغلب البرامج إلى سياسة الإثارة من خلال استضافة لاعب من النجوم السابقين لنادي بعينه لكيال الاتهامات لأشخاص ورموز الفريق ويرى متابعون أن الصمت على الفوضى الإعلامية في برامج الفضائيات الرياضية جعلها تنتقل إلى الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي بغزارة، فهناك محررون معروفون يدعمون أندية بعينها في إصداراتهم ومواقعهم الإلكترونية نظير الحصول على مكاسب أو التقرب من صناع القرار في هذه الأندية أو جني امتيازات بعينها، مثل العمل في المنظومة الإعلامية لهذا النادي بمقابل مادي سخى.

واعترف (ج)، وهو صحافي رياضي، أن الكثير من المحررين الرياضيين أعضاء رابطة النقاب بنقابة الصحافيين يعملون في الأجهزة الإعلامية للأندية، إما في إدارة الإعلام نفسها أو يديرون صفحات تابعة للنادي على منصات التواصل، أو ضمن فرق الإعداد بالبرامج، ما يؤثر على تناولهم للموضوعات المرتبطة بالنادي ومناقسيه.

وأوضح لـ "العرب" أن الصحافي الذي يتلقى أموالا من نادي بعينه مطالب بخدمته متى وجد، وهذا شرط أساسي في كتاباته بالصحيفة أو موقعه كمعد برنامج، أو حتى عندما تتم استضافته في أي محطة، وإلا خسر المزايا المادية التي تقدم له، وهذا نوع من الولاء للنادي، فالصحافي الأهلاوي لا يتحدث عن سلبيات الفريق مهما كان المنبر الإعلامي، وهكذا بالنسبة إلى الأندية الأخرى.

ويرى خبراء إعلام أن الحكومة تدفع فاتورة باهظة إذا كانت تتصور أن مناقشات الإعلام الرياضي ستمكنها من إلهاء المواطنين عن التركيز على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، لأن الأزمة خرجت عن السيطرة بالفعل وتشعبت وتحتاج إلى إرادة إعلامية قوية لعلاجها من جذورها، ما قد يقحم الحكومة في مشكلات أكبر، إذا شعر جمهور هذا النادي أو ذاك بانها تنصت لطرف على حساب الآخر.

الأخطاء أكثر من تركيزه على اللعبة نفسها، وعبارة عن منابر مهمتها إدارة المعارك الكلامية في مشهد عبثي، وتعتمد القنوات على نجومية المذيع ولا تبحث عن المهارات والخبرات والمهنية، فالهم أنه يلجأ للمشاهدات بغض النظر عن الحرفية.

مالية مع جلب معلنين ويتحدث في اتجاه بعينه من دون ضوابط أو رقابة إعلامية واضحة. وباتت قناة "الحدث" تقدم برامج رياضية بعضها يساند الأهلي بقوة ويدافع عنه بشتى السبل وينتقد بشراسة كل منبر إعلامي يتعرض للنادي، وتقدم المحطة برامج تساند الزمالك في كل خطواته ومعاركه ولا تتحدث عن الأهلي بأي إيجابية، بل تعتمد تشويه صورته ورموزه.

وتحول بعض مقدمي البرامج الرياضية على فضائيات أخرى إلى متحدثين باسم أندية بعينها ويحاولون الضيوف على هذا الأساس ويتبنون وجهة نظر تخدم مصلحة النادي الذي يشجونه، فقد تجد مذيعا على فضائية شهيرة يحاور مدير الكرة بالأهلي وفتاة يقول له "إن شاء الله لن نتحرك درع الدوري للأهلي"، في إشارة لكونه يشجع الزمالك بشكل يفقده الموضوعية.

وتتطرق شريحة من المذيعين ومقدمي البرامج الجماهيرية غير الرياضية إلى الحديث في كرة القدم، لكن المعضلة في إظهار انتمائهم الواضح لنادي بعينه ويستغلون شعبية برامجهم للدفاع عنه وكيل الاتهامات للفريق المنافس أو السخرية من بعض لاعبيه، مثل أحمد موسى وتامر أمين وقد اعتادا تجميل صورة الأهلي دائما، وتوجيه النقد للآخرين، في المقابل لا ينكر الإعلامي عمرو أديب انتماءه إلى نادي الزمالك. ويقود ذلك إلى أن معضلة الإعلام الرياضي في مصر تكمن في سيطرة الانتماء الكروي على مقدمي البرامج، سواء العامة أو المتخصصة في شؤون الألعاب المختلفة، وتشجيع أي مذيع لنادي بعينه يحكم إطار برنامجه بشكل يفقده الموضوعية المطلوبة ويجعله محسوبا على طرف بعينه دون اكتراث بالمصادقية في طرح القضايا الرياضية.

وقال حسن عماد مكاوي أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة لـ "العرب" إن انتشار ثقافة بيع وتأجير الهواء في القنوات والملكية الاحتكارية للقنوات من جانب الأندية الشعبية وغياب مهنية المذيع الرياضي وسيطرة الانتماء الكروي عليها من الأسباب الرئيسية في وصول الإعلام الرياضي لمرحلة غير مسبوقة من الفوضى وتصفية الحسابات وبت التعصب والكرهية بين الجماهير. وأضاف مكاوي أن الإعلام الرياضي يهتم بالإثارة والترقب واصطياح

يميل أغلب البرامج الرياضية إلى سياسة الإثارة بكل الاتهامات لأشخاص الفريق المنافس ورموزه، كنوع من تعويض الإثارة الغائبة في الملاعب بسبب عدم حضور الجمهور، بينما يقف مجلس تنظيم الإعلام أمام هذه الفوضى صامتا رغم وجود مدونات للسلوك ألزم بها الإعلام الرياضي.

القاهرة - تحولت قنوات الرياضة في مصر إلى ما يشبه ساحات للمعارك الكلامية وتصفية الحسابات بين الأندية، وخرجت الكثير من البرامج الأيام الماضية عن قواعد المهنية والموضوعية في مناقشة الأحداث والقضايا الرياضية وغرقت في دوامة من الفوضى والتحريض ومحاولات إقناع الجماهير بأن هناك محاولات خفية لإضعاف هذا النادي أو ذاك لأسباب معلنة وأخرى غير معروفة.

تقدم ناديا الأهلي والزمالك، وهما الأكثر شعبية في مصر، قبل أيام بشكاوى وبلاغات قضائية ضد بعضهما بسبب تجاوزات قناة وبرامج كل منهما ضد النادي المنافس في محاولة للضغط على مجلس تنظيم الإعلام للتحرك ومساعدة هذا الطرف على حساب الآخر، وإظهار إعلامه بأنه بريء مما يحدث وأن منابر ومقدمي برامج الفريق المنافس المحرضة تستدعي وقفة جادة وحاسمة.

وما بلغت الانتماء أن مجلس تنظيم الإعلام كجهة رسمية مسؤولة عن هذه القنوات لم يحرك ساكنا أو يعلن عقد جلسة طارئة لمناقشة فوضى الإعلام الرياضي التي وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة من بث الكراهية والعنصرية وإثارة الجماهير وصارت العلاقة بين المشجعين أقرب إلى العداة بسبب ما يبثه الإعلام الرياضي.

وسبق أن قرر مجلس الإعلام وقف برامج رياضية بعينها لأسابيع كعقوبة لها على التناول والتهكم والسخرية وبث الكراهية وإثارة الاحتقان وعادت المنابر لتؤدي الدور نفسه، وأصبحت البرامج الخيرة موجودة في أكثر من قناة وباتت خارجة عن السيطرة من دون مساعلة أو توجيه لوم وتحذير لمقدميها الذين مارسوا المهنة مجرد أنهم نجوم رياضة سابقين يستغلون شهرتهم.

ومعروف لدى أغلب جماهير الرياضة في مصر أن كل برنامج يتبنى وجهة نظر بعينها، أو يتحدث بلسان نادي محدد رغم أن بعض القنوات تقدم نفسها على أنها مستقلة وغير تابعة لأي كيان رياضي، لكنها تعمل وفق سياسة "بيع وتأجير الهواء" ويتحدث المذيع كما يروق له فيقوم مقدم البرنامج بدفع مبالغ



حسن عماد مكاوي
الإعلام الرياضي يهتم بالإثارة أكثر من تركيزه على اللعبة نفسها

